استمارة المشاركة

1-الاسم و اللقب : مغربي عبد القادر الهاتف: 0560117271 / البريد الإلكتروني: megharbi_abdelkader@hotmail.com

المؤهل العلمي: السنة الثالثة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص حوكمة المنظمات.

الوظيفة: إطار بوزارة التجارة (رئيس محقق رئيسي للمنافسة و التحقيقات الإقتصادية) خبرة مهنية: 6سنوات.

المؤسسة: (مخبر البحث: إدارة و تقييم أداء المؤسسات" إتمام") – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة طاهر مولاي (سعيدة) – الجزائر.

عنوان المداخلة: حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية ودورها في إرساء استراتيجيات التنمية المستدامة.

المحور الخامس: آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورها في صناعة استراتيجيات التنمية المستدامة.

ملخص: يشكل الحكم الراشد للمؤسسة أهم الموضوعات التي تستقطب إهتمام الدول في الوضع الراهن، حيث أصبح أولوية وطنية واستراتيجية.ومرد ذلك، يعود للحاجة الماسة والمتنامية لمؤسساتنا قصد توطيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطورة .وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعني الأول ، في ظل التحديات، بإعتبار المكانة التي تحتلها كمحرك لخلق الثروة وإحداث مناصب شغل دائمة، كما يعد موضوع المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الخاصة من القضايا الأساسية التي تتطلب أن تعار أهمية كبيرة من قبل المؤسسات على إختلاف طبيعة ملكيتها و أشكالها؛ فلم تعد حكرا على المؤسسات العمومية وإنما الفكر التنموي الحديث يستوجب على المؤسســـات الخاصة أن تلعب وتتبنى دورها في إطار التنمية الشـــــاملة من خلال العمل على إرساء مبادئ و مفاهيم ومؤشرات المسؤولية الإجتماعية بإلتزامها المسؤول و المستديم إتجاه أصحاب المصالح و المجتمع بأكمله. فمع تعدد مهام مؤسسات الدولة و تزايد متطلبات المجتمعات المعاصرة أصبح لزاما على المؤسسات الإقتصادية الخاصة المساهمة في تحقيق الرفاه الإقتصادي و الإجتماعي. إذ أن رقي المؤسسة الإقتصادية الخاصة إلى المواطنة لا يعني تخليها عن مسؤوليتها في تحقيق الربح، وإنما لابد أن يكون في إطار الإعتدال و الالتزام بالعمل المسؤول وبالتصرف الأخلاقي للممارسات الاقتصادية بمنظور إستراتيجي بمنحها التميز و الشهرة الجديدة. وتحقيق ذلك يتطلب المبادرة الصادقة النابعة من قناعات المقاول و الممارسة الفعلية لمسؤوليته اتجاه مؤسسته المرتبطة بمصير ومصالح أطراف متعددة سواءا على الصعيد الداخلي و الخارجي و يتجسد دور المقاول في الموازنة بين التوقعات المتباينة و الاعتدال في تلبيتها بما يخدم الصالح العام. لذلك يحاول هذا البحث إبراز مساهمات الحوكمة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال المسؤولية الاجتماعية بصفة خاصة؛ وكيف لها أن تساهم في إرساء استراتيجيات التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات بصفة عامة، وقد خلصت الدراسة إلى أن كلا من الحوكمة و المسؤولية الاجتماعية يشتركان من حيث الهدف المتمثل في المحافظة على حقوق أصحاب المصالح و المساهمة في التنمية المستدامة أما العلاقة التي تربطهما فتتمثل في أن المؤسسة التي تطبق مبادئ الحوكمة لا بد لها من تبني برنامجا للمسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاح: الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية، أصحاب المصلحة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية المستدامة.

Abstract : Constitutes good governance of the institution the most important topics that attract the attention of States in the current situation, where he became a national priority and strategy. The reason for this, due to the urgent need and growing our institutions in order to consolidate the internal competitiveness to win the stakes and the challenges of an open and sophisticated market. The small and medium-sized private enterprises on the first, in light of challenges, as a place occupied by the engine of wealth creation and the creation of posts of a permanent job, as is the subject of corporate social responsibility of the institution for the key issues that require that lent great importance by the institutions on the different nature of ownership and forms; no longer the preserve of the public institutions, but modern development thinking requires the private institutions to play their role and adopt within the framework of comprehensive development by working to establish the principles and concepts of the indicators of social responsibility in charge of its obligation and sustained trend stakeholders and society as a whole. With the multiple functions of state institutions and the increasing requirements of contemporary societies has become imperative for the private economic institutions to contribute to the achievement of economic and social well-being. As the special economic institution promoted to citizenship does not mean abandoning its responsibility to make a profit, but it must be within the framework of moderation and commitment to work and act in charge of economic and moral practices of perspective it gives it a strategic excellence and new fame. Achieving this requires a sincere initiative stemming from the convictions of the contractor and the effective exercise of his responsibility towards his foundation linked to the fate and interests of multiple parties, whether at the domestic level and the outer and embodied the role of the contractor in the balance between the divergent expectations and meet them in moderation in order to serve the public good. So this research is trying to highlight governance contributions at the level of SMEs in the field of social responsibility in particular; and how it can contribute to the establishment of sustainable development strategies and address the problems in general, the study concluded that both governance and social responsibility share in terms of goal to preserve the rights of stakeholders and contribute to the sustainable development of the relationship that is to be linked by the institution that applies the principles of corporate governance, necessarily, with the adoption of a program of social responsibility.

Key words: corporate governance, social responsibility, stakeholders, SMEs, sustainable development.

مقدمة :

إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم والرقي و الرفاهية أصبح هدفا مشتركا لجميع المجتمعات ، غير أن هناك تباينا في الوسائل و الإمكانيات المادية و البشرية و الأطروحات الفكرية و الفلسفية، فإذا كان من الأفضل التركيز على تغيير أوضاع المجتمع هناك حاجة للتغيير الأحسن و ليس هناك حدود للإصلاحات[1]، و مادامت أن التنمية المستدامة تهدف إلى رفع المستوى الإقتصادي، الإجتماعي و الثقافي لأفراد المجتمع، و هي تحث على تعبئة الموارد لخدمة هذه الغاية، فإنها بذلك تجسد أسمى هدف لأي جهد تنموي، و يتطلب هذا الأمر بناء مؤسسات خاصة بالعمل التنموي الإجتماعي تسعى لإنجاح كافة صور التضامن الإجتماعي ويستدعي هذا مشاركة واسعة من كافة القطاعات. لذلك يسعى الفكر التنموي الحديث إلى إيجاد السبيل الأمثل لإشباع حاجات و رغبات المجتمعات دون هدر حق الأجيال القادمة في تحقيق ذلك من خلال إرساء معالم التنمية المستدامة بإعتبارها منظومة تقوم على المحصلة الثلاثية للتنمية الاقتصـــادية و الاجتمـــاعية وحماية البيـــئة؛ و تجسيدها يستلزم تغيير السياســـات و البرامج التنموية والإستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات بما فيها الخاصة [2]. فهذا ما يدعمه مفهوم المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، خاصة و أن الدولة أصبحت غير قادرة تقديم كافة الخدمات الإجتماعية التي تزداد يوم بعد يوم[3]، وليس بإمكانها أيضا الإضطلاع بكافة المهام التضامنية في ظل تبني مختلق الدول النظام الرأسمالي[4]، أين يضم الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول مجموعة متشابكة من المؤسسات التي تعمل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة ، وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة إلى الحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى[5]، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، أين تنشأ بين تلك المشاريع الكبيرة و الصغيرة علاقات تعامل متنوعة، وبذلك تحتل هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات[6]، لما تتمتع به من مزايا في مجالات عدة وأهمها إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي وكذلك المهارات والابتكارات والقدرة على المنافسة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية[7]، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في معظم دول العالم[8]، وسيتبع ذلك الكثير من التساؤلات بشأن كل من وضع الحدود الدقيقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتميزها عن المشروعات الكبيرة وعلاقة حجم المؤسسة بالكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي من جانب وبكفاءة استخدام المدخلات من جانب آخر، وكل هذا يقدم صورة شاملة عن الصناعات الصغيرة في علاقاتها الهيكلية باعتبارات الموقعية وتنظيماتها المؤسسية[9].

كما زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات في كافة البلدان و خاصة النامية منها سواء على المستوى الكلي و الإقليمي أو المحلي(الإدارة العمومية)، أو على المستوى الجزئي (إدارة المؤسسات) وذلك لتأثيرها المباشر وغير المباشر على أعمال المؤسسة وفاعليتها، خاصة مع التطور العلمي و التكنولوجي و انتقال المجتمعات إلى عصر المعرفة ازدادت أهمية الأعمال في المجتمع بشكل كبير و أصبح دورها فاعلا على مختلف المستويات و أخذت الأمم و الشعوب تتنافس بمخترعاتها و مكتشفاتها و مدى قوة المؤسسات فيها، و في السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بالحقول العلمية التي ترتبط بالأعمال و علاقتها بالمجتمع و تبنيها لمسؤوليات اجتماعية و أخلاقية، وأصبحت من أكبر التحديات التي تواجه الرياديين وأصحاب مشاريع الأعمال، وبدأت المؤسسات مطالبة بتقديم التزامات أخلاقية تجاه مجتمعاتها في التخلي عن الكثير من الظواهر الغير مرغوب بها كتقديم المصلحة الخاصة عند تضاربها مع المصلحة العامة، و كثرت البحوث و المساقات التي تدرس في الجامعات تحت مسميات مختلفة[10]، و تحت مظلة هذا الموضوع الحيوي و في عالمنا العربي يبدو أن هناك نقصا كبيرا في هذا الجانب سواء على صعيد البحوث و الكتب أو على صعيد تدريس مساقات ذات علاقة بهذا الموضوع من جانب، و من جانب آخر بدأت بوادر الاهتمام بمواضيع النزاهة و الشفافية و الحاكمية و تأطير علاقة الأعمال بالحكومة و تطوير مدونات أخلاقية و دساتير مهنية، كذلك بدأ اهتمام الجامعات جليا بإدخال مساقات ذات مساس مباشر أو غير مباشر بهذه المواضيع الحيوية[11] ، كل ذلك يؤدي إلى حاجة أصحاب مشاريع الأعمال والرياديين والمدراء إلى اتخاذ قرارات ذات أبعاد أخلاقية والتحلي بالرشاد والعقلانية الإدارية سواء في المراحل الأولى لمشروعاتهم ، سواء بعد التألق والنجاح من أجل البقاء والاستمرارية، و هذا الأمر يتطلب وضع فلسفة و آليات عمل خاصة بالمؤسسات ضمن إطار أخلاقي و اجتماعي رابط لمكونات الأمة و يمثلها في المنافسة العالمية[12].

إشكالية البحث: إن هذه الظاهرة الجديدة التي سميت بالمسؤولية الإجتماعية نشأت وترعرعت في محيط مليء بصعوبات وتحديات ومتغيرات اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية فرضتها مجموعة من المؤشرات، و انطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول[13]، لذلك يحاول هذا البحث إبراز مساهمات الحوكمة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال المسؤولية الاجتماعية بصفة خاصة؛ وكيف لها أن تساهم في إرساء استراتيجيات التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات بصفة عامة بناءاً على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **كيف تساهم آلية حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية و دورها في إرساء استراتيجيات التنمية المستدامة ؟**

أهمية البحث : إن المسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة تقتضيها معطيات الواقع الراهن لذلك تعتبر من المواضيع الهامة التي أثارت إهتمام الباحثين الاقتصاديين لما لها من آثار كبيرة على المجتمع من جهة وعلى المحيط والبيئة من جهة أخرى، حيث تسعى مختلف الدول إلى غرس قيم المسؤولية الإجتماعية في المؤسسسات، لذلك يجري التأكيد على دور غرس مبادئ الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكثرة عددها والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى :

- تعزيز و تدعيم دراسة المسؤولية الاجتماعية من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم مدى التزام هذه المؤسسات بمبادئ الحوكمة، والتعرف على مدى إدراك م.ص.م لأهمية الالتزام بالمسؤولية المجتمعية و كيف لها أن تساهم في التنمية المستدامة لأنها لم تأخذ حظها الوافر من التأصيل وهي تحتاج إلى إثراء وبحث .
- تطوير وتفعيل آليات العمل بمبادئ الحوكمة و المسؤوليةالاجتماعية، و تجسيد القيم و المبادئ النظرية في شكل سلوك عملي .

منهجية الدراسة: لغرض تحقيق أهداف البحث تمّ اتباع منهجين، أولاً المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفاً علمياً دقيقاً، بهدف تحديد ملامحها والصفات الخاصة بها تمهيداً لتحليلها، حيث أن عملية الوصول إلى النتائج في هذا البحث قد تمت وفقاً لتسلسل منطقي ابتداءً من وصف العلاقة القائمة بين المفاهيم الأساسية في هذه الدراسة، و ثانيا المنهج التحليلي التقييمي و الذي يعتمد على تحليل العلاقات التي تم و صفها بناء على المنهج السابق ومن ثم بيان النتائج بصورتها الواقعية سواءً كانت سلبية أم ايجابية، ومن ثم تقييم ما افرزه التحليل للعلاقات بين المفاهيم الأساسية في هذا البحث من اجل الخروج بالتوصيات الملائمة.

للوصول إلى تحقيق الأهداف وللإجابة على الإشكالية قسمنا البحث إلى أربعة محاور:

المحور الأول : المسؤولية الاجتماعية ضمن مبادىء الفكر الإداري لحوكمة المؤسسات والتنمية المستدامة.

المحور الثاني: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتنمية المستدامة.

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ص و م ودورها في إرساء استراتيجيات التنمية المستدامة.

المحور الأول : المسؤولية الاجتماعية ضمن مبادىء الفكر الإداري لحوكمة المؤسسات والتنمية المستدامة:

- **أولا: القطاع الخاص في ظل الحوكمة :** إن إصلاح النظام الرأسمالي الذي حصل على يد الليبراليين الجدد كان نتيجة إفلاس القطاع العام في ظل منظور دولة الرفاه نتيجة عجزه عن تقديم سلع وخدمات ذات جودة ونوعية، مقارنة بالقطاع الخاص Private sector الذي أثبت جدارته وكفاءته في هذا المجال، هذا الإصلاح الذي أكدته العولمة الاقتصادية فيما بعد حيث قامت على مبدأ الانسحاب الكلي للدولة من الحياة الاقتصادية، واكتفائها بالتدخل في شؤون الأمن الداخلي أو الخارجي. ضمن هذا الإطار بدأت العديد من دول العالم خاصة المتقدمة منها في إعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة (القطاع العام) و القطاع الخاص فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية، حيث لقي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المرتكزة على قوى السوق ودور القطاع الخاص رواجا كبيرا، بعدما بات الاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي.[14]

بناء على ما سبق التطرق إليه، خاصة ما يتعلق بتقاسم الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل إدارة الحياة الاقتصادية، برز في التسعينيات من القرن العشرين مصطلح الحكم الجيد Good Governance كمفهوم أكثر شمولا وأدق تنظيرا كبديل عن الأفكار التي تنادي بالدور المركزي والمحوري الشامل للدولة في تخطيط التنمية في كل مجالاتها، ويؤكـــد على الاتجاه الرائج حاليا والمتعلق بدور القطاع الخاص وكذلك المجتمع المدني في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة[15].

- **ثانيا: مفهوم حوكمة المؤسسات:** حظي مصطلح حوكمة المؤسسات باهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين والمحللين والممارسين، وذلك في إطار حل مشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة والملاك، وقد كان من الصعب تحديد تعريف موحد لهذا المصطلح، غير أن زيادة ترابط الأسواق المالية واستحداث أدوات مالية جديدة بصفة مستمرة، جعلت مجال حوكمة المؤسسات يتسع مع مرور الوقت، فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية "IFC" حوكمة المؤسسات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"[16] ، وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة المؤسسة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين "[17] .

كما احتل مفهوم التنمية المستدامة منذ تسعينيات القرن العشرين مكاناً بارزا على المستوى الدولي وغدا من أهم اهتمامات مختلف الحكومات خاصة وأن هذه الأخيرة اعتبرتها مطلباً أساسيًا وتوجها لا بد منه لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال لاسيما الأجيال القادمة.[18]

- **ثالثا: تعريف التنمية المستدامة:** هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. حيث أن هذا التعريف يقوم على مفهومين أساسيين :مفهوم "الحاجات"، وعلى وجه الخصوص الاحتياجات الأساسية للفقراء، الذين ينبغي أن تعطى الأولوية العليا؛ و فكرة "القيود" فحالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي تقوم على مدى قدرة البيئة للإستجابة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية" [19] .

و تتم إستراتيجية التنمية على ضوء الاتجاهات التالية :

- ✓ تستهدف عملية تنمية المجتمع تحسين الأوضاع الاقتصادية ، و الاجتماعية ، و الثقافية للمجتمع المحلي مع الأخذ بالاعتبار تحقيق تكامل المجتمع المحلي مع المجتمع القومي .
- ✓ مساهمة المجتمعات المحلية بشكل واضح ، و من خلال إنجازات معينة في إحداث التقدم القومي .
- ✓ تعتمد هذه العملية على الجهود الذاتية و المساهمة الجماهيرية من جانب كافة الأهالي في تخطيط البرامج المطلوبة.
- ✓ يجب ربط حركة التنمية على المستوى المحلي بالحركة القومية الشاملة على المستوى القومي في إطار من التخطيط الشامل .
- ✓ إحداث تغيرات في اتجاهات الناس من أجل إنماء وعي اجتماعي جماهيري للتأثير في البيئة و استغلال الموارد الموجودة بها استغلالا فعالا لإيجاد مجتمع اقتصادي منتج[20] .

المحور الثاني: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتنمية المستدامة:

في إطار الحديث عن الحكم الراشد، برز مفهوم الشراكة المجتمعية كمؤشر هام لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعرف هذا المفهوم على أنه التفاعل بين ثلاث مكونات أساسية هي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني هدفه تحقيق التنمية المستدامة، كما تعد الشراكة المجتمعية توجها تنمويا يقوم على أساس التكاملية والتكافئية بين الأدوار التي تقوم بها كل من الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني[21] ، حيث تقوم الدولة (الحكومة) بتهيئة البيئة السياسية و القانونية المساعدة على عمل الأطراف الأخرى لمضمون الشراكة، بينما يهيئ المجتمع المدني للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويقدم النصائح و الاستشارات للأطراف الأخرى، في حين يعمل القطاع الخاص على تحريك العملية التنموية وخلق فرص العمل وتحقيق الدخـــل لأفراد المجتمع.[22]

- **أولا: تعريف المسؤولية الاجتماعية:** يمكن القول أن هناك التباسا في مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فبالنظر إلى التعريفات السابقة حتى وقتنا الحالي لم يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد و قاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية ذات طابع أدبي ومعنوي، تستمد

انتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية، حيث شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يتطور مع تقدم المجتمع وتطور توقعاته، إذ لا يوجد تعريف يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها.

وهناك ثلاثة اتجاهات لتفسيرها من قبل هذه المؤسسات:

- الاتجاه الأول يضعها في إطار القيم باعتبارها جزءا من القيم الأخلاقية والدينية.
- الاتجاه الثاني يضعها في إطار التبرعات والهبات ذات العلاقة بجمعيات معينة.
- الاتجاه الثالث يعتبر أنها إستراتيجية لدى المؤسسة تمكنها من حل المشاكل الاجتماعية.

هناك تعريفات متعددة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كونها لم تكن معروفة بشكل واضح في النصف الأول من القرن العشرين، لكن ومع تصاعد تأثيرات المجتمع وضغوطه الناتجة عن النقد المستمر لمفهوم تعظيم الأرباح أفرز بوادر حقيقية لأن تتبنى المؤسسات مزيدا من الالتزام للطلب الاجتماعي سواء كان مفروضا بحكم القانون أو بالمبادرات التي تقوم بها لإرضاء المجتمع.

وفي هذا الإطار عرف P.Drucker سنة 1977 المسؤولية الاجتماعية والبيئية بأنها: " التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" وقد شكل هذا التعريف منطلق لدراسات لاحقة فتحت الباب واسعا لدراسة الموضوع في اتجاهات و توجهات مختلفة [23].

ولقد عرف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال الخاص بأنها "الإلتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة, وذلك من خلال التعامل مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات والتنمية الاقتصادية"[24]، بينما المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة(WBCSD) يعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها " التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة ". [25]

وحيث يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى توضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتي عرفها " بالسلوك الأخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم"[26]، وقد يغطي المفهوم أيضا القيم المرتبطة بحماية البيئة.

- ثانيا:**المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة:** تعد التنمية المستدامة الإطار العام للمسؤولية الإجتماعية وبذلك تستمد هذه الأخيرة إتجاهاتها من الإتجاهات والأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة(*) إذ تهتم بشكل أساسي بالجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي وكذا البيئي.حيث تشير المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة واسعة من القضايا، تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية، حيث يحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية (معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، ومعلومات عن أثر التدخلات) تسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار وواضعي السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة[27]،كما أن وضع المقاييس العددية للتنمية المستدامة بحذر نظرا للخصائص الفريدة التي تتمتع بها المقاييس الزمنية والمكانية يساهم في إبراز مدى الارتباط بينها وبين للمسؤولية الاجتماعية، فقد تكون لدينا أرقام ولكن لا توحي بما نريد معرفته " فوهم اليقين أكثر خطورة من جهل اليقين " في الوقت الحالي نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن؛ حيث يقتضي التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية تغيير أنماط صنع القرار.

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

بات القطاع الخاص محور العملية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدوره الريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وأن بعض الدراسات أكدت على وجود علاقة ايجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن نمو الإنتاجية مرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة.[28] فقد أصبحت الخوصصة منهجاً وأسلوبا اعتمد عليه الكثير من الدول النامية والسائرة في طريق النمو للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تحقيق الكفاءة الإنتاجية. ومن جهة أخرى أصبح مصطلح الخوصصة من أهم المصطلحات على الساحة الاقتصادية العالمية في منتصف السبعينيات بعد أن تصاعدت الدعـــوات في مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص نتيجة الركـــود الاقتصادي الشديد[29]، كما تشير الإحصائيات المتعلقة بالمنظومة المؤسساتية لمعظم دول العالم إلى استحواذ المشاريع ص م على مايفوق 90 % من هذه المنظومة، مما جعلها نقطة ارتكاز اقتصادياتها.

(*) من منطلق أبعاد المسؤولية الإجتماعية طور carroll مصفوفة لشمولية محتوى rse التي تشمل مختلف العناصر و الأطراف المستفيدة.

- **أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أثار تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية رغم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وانتشارها في دول العالم النامي والمتقدم كافة على حد سواء، إلا أن المفاهيم التي لم تكن محل إجماع رغم تعدد المحاولات الهادفة لإيجاد مفهوم موحد وشامل يحظى بقبول المهتمين بهذا القطاع سواء داخل الدولة الواحدة أو على المستوى الدولي[30] ،ومن العوامل التي أدت إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية نذكر[31]:

- ✓ اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين الدول وبين القطاعات الاقتصادية حتى داخل الدولة الواحدة.
- ✓ تباين طبيعة الأنشطة الاقتصادية من صناعية إلى تجارية إلى زراعية من جهة واختلاف فروع النشاط الاقتصادي الواحد من جهة ثانية (تجارة بالتجزئة، تجارة الجملة الخ).
- ✓ كثرة المعايير المعتمدة من طرف الدول في تصنيف المؤسسات.

ويعود سر ذلك إلى الخصائص التي تميزها عن أصناف المؤسسات الأخرى[32] ،وأبرز هذه الخصائص[33] :

- ✓ سهولة التكوين و ضآلة حجم رأس المال المطلوب لإنشائها مما يعني ضآلة حجم التمويل المطلوب وهو ما يتناسب حتى مع قدرات البلدان النامية التي تعاني من نقص في رؤوس الأموال بسبب ضعف المدخرات ومستويات الدخل بها.
- ✓ إنشاؤها لا يحتاج إلى خدمات كبيرة من البنية التحتية .
- ✓ اعتمادها على أدوات إنتاج بسيطة حيث تعتمد على اليد العاملة الكثيفة.
- ✓ اعتمادها بالدرجة الأولى في الحصول على مستلزماتها على الخامات المحلية والموارد الطبيعية داخل المجتمع المحلي، و تتصف بالقدرة على التكيف مع مستجدات محيطها.

- **ثانيا: استراتيجيات تعامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع المسؤولية الاجتماعية:** يتمحور الأداء الاجتماعي للمؤسسة حول أربعة مواقف أو استراتيجيات تتمثل فيما يلي:[34]

1) **إستراتيجية الممانعة أو عدم التبني:** و تعرض هذه الإستراتيجية اهتماما بالأولويات الاقتصادية للمؤسسات دون تبني أي دور اجتماعي لأنه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب أن تتركز على تعظيم الربح و العوائد الأخرى.

2) **الإستراتيجية الدفاعية:** و تعني القيام بدور اجتماعي محدود جدا بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة فقط، و هو لحماية المؤسسة من الانتقادات و بالحد الأدنى، و يقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة بالمنافسة و ضغوط الناشطين في مجال البيئة.

3) **إستراتيجية التكيف:** تخطو المؤسسة في هذه الإستراتيجية خطوة متقدمة باتجاه المساهمة بالأنشطة الاجتماعية من خلال تبني الإنفاق في الجوانب المرتبطة بالمتطلبات الأخلاقية و القانونية إضافة إلى الاقتصادية، حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف و القيم و توقعات المجتمع.

4) **إستراتيجية المبادرة التطوعية:** تأخذ الإدارة هنا زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية و ذلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية وفقا لتقديرات المدراء بما يتناسب مع المواقف المختلفة، تتميز هذه الإستراتيجية بان الأداء الشامل لمؤسسة الأعمال يأخذ دائما في الاعتبار أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع و مصلحته.

- **ثالثا: المسؤولية الاجتماعية والدور التنموي:** يتزايد الأمل والترقب لدى جميع الأطراف الفاعلة بالمؤسسات، ولاسيما الكبيرة منها والمتعددة الجنسيات، في أن تتجاوز هذه الشركات دورها التقليدي المتمثل في الابتكار، والإنتاج والتعبئة والبيع من أجل تحقيق الربح .ويرى الجمهور أن مجرد خلق الوظائف وسداد الضرائب، لم يعد كافياً كإسهام وحيد يقدمه القطاع الخاص للمجتمع، فازدهار منتجات المشروعات الاستثمارية ذات المسئولية الاجتماعية يشهد على صحة هذا الاتجاه، و تكمن أهمية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية إلى تملكها لرأس مال و قوة اقتصادية قادرة مع تعاونها مع القطاع العام و المجتمع المدني أن تحدث نقلة حقيقية في المجتمع. ومن أهم نتائج تفعيل مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو شحذ مواردنا المحلية و الاعتماد عليها و توظيفها للتنمية و تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية .وعلى صعيد الدفع بموضوع المسؤولية الاجتماعية للبروز اقتصاديًا واجتماعيًا ،شهد عدد من الدول العربية إقامة العديد من المؤتمرات والندوات التى تهتم بموضوع المسئولية الاجتماعية ، بمشاركة المؤسسات الحكومية والخاصة، ونخبة من كبار المتخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، و بدعم ومساندة من المنظمات الدولية وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،كما تمت مناقشة الأزمة الاقتصادية العالمية و أثرها على المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكيف يمكن للشركات أن تتفاعل مع هذه الأزمة وتخرج منها بأقل خسائر ممكنة، وخاصة أنه يتوقع أن تستمر هذه الأزمة ، وهو ما يخلق العديد من التحديات أمام المؤسسات[35].

و من الملاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك بعض الجهود الفردية لبعض شركات القطاع الخاص، و خاصة أصحاب المؤسسات الكبرى، الذين أصبحوا على وعي بمسئولياتهم الاجتماعية. و لكن معظم هذه الجهود غير مؤثرة أو محسوسة وقد بدأت عديد من المؤسسات العربية في تبنى توجه المسئولية الاجتماعية للشركات بقوة، كالمؤسسات المحلية الرائدة والرعايا المقيمين متعددي الجنسية والقليل من المشروعات الصغيرة المتوسطة ذات الرؤية المستقبلية.وإحدى خصائص هذه الحركة هي المشاركة العربية في الاتفاق العالمي وفى شبكة دولية من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى أنشأتها الأمم المتحدة.ورغم ما سبق فانه يمكن القول بأن معظم المؤسسات العربية لا تعي مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، وأنها تشمل جوانب كثيرة، منها الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، والنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين،

وتطوير المجتمع المحلي، والالتزام بالمنافسة العادلة، والبعد عن الاحتكار، وإرضاء المستهلك. ويرى عدد من خبراء المسؤولية الاجتماعية أن على القطاع الخاص أن يعي عائد المسؤولية الاجتماعية على المدى الطويل، فالمؤسسات التي تعتنق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها 18% عن تلك التى ليس لديها برامج مماثلة، فمثل هذه البرامج تعزز من ولاء المستهلك أو العميل، لأن المؤسسات التي تقوم بأدوار اجتماعية وخدمية تجد تشجيعا لمنتجاتها ، وبعض هذه البرامج يوجد أسواقا جديدة وعملاء جدد، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية فى تنافسية المؤسسات[36]، ليس فقط على مستوى الأفراد والمستهلكين العاديين، بل تكون لها الأفضلية من قبل القطاع الحكومي في المناقصات وغيرها من وسائل التشجيع[37].ايضا تشير أحدى الدراسات الشاملة لتاريخ العلاقة بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، التي نشرت من قبل اثنين من أساتذة كلية إدارة الأعمال في عام 2001 ، باستخدام تحليل الميتا (meta-analysis) لعدد 95 دراسة تجريبية أجريت بين عامي 1972 و 2000 والتي سعت إلى الإجابة عن هذا السؤال .هل المؤسسات التي ديها سجلات جيدة للمسؤولية الاجتماعية تعطى أداء ماليا جيدا؟وقد تم تجميع مؤشرات الأداء الاجتماعى للشركات من 27 مصدرا مختلفا للبيانات وتغطي 11 مجالا مختلفا من أنشطة المؤسسات، بما في ذلك البيئة ، وحقوق الإنسان ، المشاركة المجتمعية والمساهمات الخيرية.وأظهرت النتائج أن نحو 53% من هذه الدراسات أكد على وجود علاقة إيجابية، 5% تشير الى علاقة سلبية ،بينما 42% من هذه الدراسات أظهر عدم وجود أية علاقة.وقد تم دراسة العلاقة السببية بصورة معاكسة في عدد من الدراسات ال 95 ،بمعنى ما إذا كان الأداء المالي الجيد قد أنتج نتائج إيجابية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وكانت النتائج ايجابية في 68 ٪ من هذه الدراسات ، كانت هناك علاقة إيجابية، مما يشير إلى أن المؤسسات التي لديها أداء ماليا جيدا يكون لديهم القدرة على تخصيص الموارد للمبادرات الاجتماعية[38] .

المحور الرابع: الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ص و م ودورها في إرساء استراتيجيات التنمية المستدامة:

إن عملية خلق التوازن بين الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسة في إطار إرساء مبادئ وفعاليات التنمية المستدامة ليس الأمر الهين لاسيما في ظل تعدد أصحاب المصالح و إختلاف توقعاتهم والفوائد التي يتطلعون لتحقيقها من خلال المؤسسة[39] (مشكلين ما يعرف بالتشظي) ؛ فتبني المؤسسات لدورها الجديد من منظور إجتماعي منسجم مع معطيات وتغيرات بيئتها ومدى حاكميتها يقوم على أساس مبدأ عدم التوازن بين هذا الدور وتوقعات أصحاب المصالح(*) وبشكل خاص ذوي التأثير البالغ والمباشر على المؤسسة[40].

(*) في بعض المراجع نجد أنهم يطلقون عليهم مصطلح عناصر المسؤولية الاجتماعية أو مؤشراتها، ولمزيد من الشرح ارجع إلى طاهر محسن وصالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال ،مرجع سبق ذكره، ص 217.

- **أولا:المسؤولية تجاه أصحاب المصالح (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات)**:تستند المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح؛ من حملة أسهم، وشركاء، وموردين، وموزعين، وعملاء وأيضا العاملين وعائلاتهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.وتعد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال[41] .

إن المقصود بأصحاب المصالح هم كل الأشخاص والجهات التي تربطها بالمؤسسة مصلحة سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، فبالنسبة للمؤسسة يندمج مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن المنطلق الذي تسير عليه نظرية أصحاب المصلحة، حيث أن هذه النظرية تشغل حاليا اهتمام العديد من الباحثين الجامعيين وكذلك مسيري كبريات المؤسسات في العالم[42]، و على الرغم من أن معظم الباحثين يعتبرون أن أول باحث اهتم بأصحاب المصالح هو فريمان Freeman سنة 1984، إلا أن هناك من يرى أن أول محاولة للخوض في مجال علاقة المؤسسة الاقتصادية بأصحاب المصالح تعود إلى الباحث بونروز Penrose وكان ذلك سنة 1959 "إذ يعتبر أحد الأوائل في الخوض في نظرية أصحاب المصالح[43] ، وقد عرف فريمان Freeman أصحاب المصالح بأنهم "كل شخص أو مجموعة تتوفر فيهم قدرة التأثير على المؤسسة في تحقيق أهدافها وكذلك الذين يتأثرون بالمؤسسة في نفس المجال"[44] ، ولقد قدم نفس الباحث قائمة بهؤلاء الشركاء وهم الزبائن والموردون والعمال والمساهمون وكذلك الدولة والجماعات المحلية والمواطنون.....

حيث تركز نظرية "أصحاب المصالح " بشكل أساسي على أنه يجب على المؤسسات أن يمتد اهتمامها و تركيزها من حملة أسهم "المساهمين" إلى مجموعات أخرى لها كذلك علاقة بالمؤسسة[45]، فمنذ عشرين عاما و نظرية (Freeman) أو ما يسمى "نظرية أصحاب المصالح" يعتمد عليها في عدد كبير من الأبحاث، حيث قام CLMENT بإجراء بحث لحصر الدروس المستفادة من تطبيق هذه النظرية في أبحاث قطاعات الأعمال، و قام باستعراض أكثر من (30) دراسة استخدمت نظرية "أصحاب المصالح" و لخص ما توصلت له تلك الدراسات في مجموعة من النتائج[46] ، أهمها أن المؤسسة تستطيع أن تحسن من صورتها من خلال الاستجابة لتطلعات "أصحاب المصالح".

إن درجة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات يعكس مستوى الوعي الذي يتحلى به المسيرون خدمة لغايات وأهداف دائما متضاربة متأتية من جهات مختلفة تسمى في أدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات بأصحاب المصالح، حيث يقع على عاتق المؤسسة ضرورة تحقيق التوافق بين هدفها العام وبين مجموعة الأهداف المتعددة والمتضاربة لهذه الأطراف. فبقدر الاهتمام الذي توليه المؤسسات لهؤلاء الأطراف يظهر مدى الاهتمام بتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات. ذلك أن "المؤسسة التي ترغب في إدماج أبعاد

التنمية المستدامة في إدارتها يجب أن تضع ضمن أهدافها ليس فقط تعظيم الأرباح لصالح المساهمين فقط و لكن تحقيق التوازن بين المصالح التي قد تكون متناقضة لكل الأطراف ذات المصلحة."[47]

- **ثانيا: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة:** ظهر جدل كبير في مجال حوكمة المؤسسة وما زال هذا الجدل مستمرا حول من هي الأطراف التي ينبغي أن تستفيد من مكاسب المؤسسة هل هي كل الأطراف المستفيدة (أصحاب المصالح) أم المساهمين أم الزبائن، أولئك الذين يدافعون عن" فكرة أصحاب المصالح" يستمدون آراءهم من البراهين والدلائل التالية:

*خلق القيمة يكون أقوى عندما تتوزع أرباحه، فمثلا المشروع الذي يلبي حاجات موظفيه وترقبات مساهميه له قيمة مضاعفة لأنه يستهدف في وقت واحد مجموعتين من أصحاب المصالح.

*على غرار المساهمين، فإن الأجراء والموردين والممولين يتحملون أيضا نسبة من المخاطرة التي تميز المشاريع فلهم الحق أيضا في اقتسام المكاسب.

من خلال ما سبق عرفنا بأن هناك مدرستان فكريتان محددتان، الأولى أعطت الأهمية إلى تعظيم قيمة المساهمين كسبب من أسباب الوجود، وكخط إرشادي رئيسي لإدارة المؤسسة، والثانية تعمل على أفضل استغلال وتحسين لقيمة "أصحاب المصالح"، أي أن فكرة وجود المؤسسة قائمة على تلبية المصالح وطموح كل من يساهم في نجاحها، خاصة أولئك الذين يتأثرون بقوة بنشاطاتها سواء كانوا من مستثمريها، أو موظفيها، أو مزوديها، أو زبائنها أو مجتمعاتها المحلية، ومن خلال هذه الرؤية فإن المسؤولية المؤسسة هي أكبر من توليد المال فحسب، فعليها توليد القيم وتوزيعها بطريقة ترضي مصالح وتوقعات جميع المشاركين الرئيسيين في عملية خلق القيم وهذا ما يصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

تقوم المسؤولية الاجتماعية استنادا إلى خصائص حوكمة المؤسسات حيث تتصف حوكمة المؤسسات بعدة ميزات من بينها المسؤولية الاجتماعية، كما تعمل الحوكمة على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية و الحفاظ على بيئة نظيفة لأن من أجل البقاء و التطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، على المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق و فرضت ظروف تنافسية جديدة[48] .

- **ثالثا : إسهام المؤسسات ص و م المسؤولة إجتماعيا في ظل الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة:**

تعد المسؤولية الاجتماعية المدخل الأساسي لمساهمة المؤسسة الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة و الرفاه الاجتماعي؛ تخضع لثلاث وجهات نظر مختلفة ترى الأولى أن المؤسسات الخاصة خلايا إقتصادية هدفها تعظيم الربح مما ينعكس إيجابا على مختلف جوانب الحياة؛ و الثانية فتؤمن بكون المؤسسة كيان إجتماعي لابد أن

يأخد على عاتقه الدور و الإلتزام الإجتماعي، أما الوجهة الثالثة شكلت النمط المتوازن الذي يهتم بالبعد الإقتصادي و الإجتماعي للتنمية مع الحفاظ على البيئة[49].

وعلى ذلك الأساس يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في إرساء و تحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال عدة محاور و جوانب ضمن عدة فعاليات ومبادرات منها[50]:

❖ **الجانب الاقتصادي:** تظهر مسؤولية المؤسسة في عدة نقاط من أهمها:

- دعم الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية.

- الإلتزام بالأنظمة والقوانين في ممارسة العملية الإقتصادية أي إحترامها للبعد الأخلاقي.

- الإهتمام بالموظفين من خلال تدريبهم وتطويرهم والتعامل معهم من خلال مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

- العمل على فتح باب رزق للشباب بخلق مشاريع الشباب لاستيعاب البطالة مثلاً يعد من أسمى ما يمكن أن يقوموا به من عطاء.

- يمكن أيضا أن تقوم المؤسسات الكبيرة بتشجيع التعاقد من الباطن مع عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ عمليات معينة واستغلال الطاقات المتاحة بها واستقطاب عدد آخر منها للانخراط بسلسلة التوريد العالمي لهذه المؤسسات بما يتيح فرصا تصديرية لهذه المشروعات.

❖ **الجانب الإجتماعي:** من خلال مايلي:

- إحترام الأنظمة والقوانين والثقافات المختلفة.

- تعزيز القيم الأخلاقية والتكافل الاجتماعي.

- مواجهة الكوارث والأزمات.

- دعم الأنشطة الرياضية والصحية.

- برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بالمتقاعدين الذين ما زالت لديهم قدرة على العطاء و ذلك بابتكار مشاريع تتناسب مع أعمارهم و اهتماماتهم و توفر لهم دخل مناسب.

❖ **الجانب البيئي:** يتجلى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ضمن نطاقها البيئي في:

- الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية سعيا لتطوير بيئة العمل.

- الإلتزام البيئي على مستوى المحلي والعالمي ISO 1400.

❖ **الجانب الثقافي**: يعتبر المحور الثقافي و التعليمي من أهم المحاور التي تتناولها إدارة المسؤولية الاجتماعية،و من خلاله تقوم المؤسسات بتبني مجموعة من البرامج والمنح للتعليم والتدريب بما يمكن من تطوير المهارات وتحسين فرص الشباب في إيجاد وظائف مناسبة و ذات دخل معقول، و هنا تأتي مساهمة تندرج تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية، فمن جهة هي توفر فرص وظيفية لعدد من الشباب في مختلف المجالات أو مساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة تعود بالفائدة على مجتمعهم، ومن جهة أخرى تعمل على ترقية الأجيال العربية ورفع كفاءتها، حيث يبدي المستثمرون قلقهم ويعلنون عن مواقفهم الأخلاقية والاجتماعية للمؤسسات الثقافية الناشطة في المحيط الذي يستثمرون فيه ويقومون برعايتها، وهذا ما يساهم في:

- دعم التطور الثقافي والحضاري.

- نشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع.

- تعزيز الثقافة الوطنية والتاريخية و العمل على التواصل الثقافي العالمي.

❖ **الجانب القانوني**: تلخصه النقاط التالية:

- الإلتزام بالقوانين الدولية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي.

- مراعاة القوانين العالمية والدولية و نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية للإطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى.

❖ **الجانب الصحي**: ومن المحاور المهمة التي يتناولها برنامج المسؤولية الاجتماعية، المحور الصحي حيث يتوجب على المؤسسات المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته و شرائحه و ذلك من خلال تنظيم الحملات الموجهة من جهة وتوفير الأموال اللازمة لذلك.

وعلى ذلك يمكن القول أن جزءا كبيرا في مسألة إيجاد أطر عمل جذابة لبرامج المسؤولية الاجتماعية نحو خدمة مصالح المشروعات الصغيرة يرتكز على دور المؤسسات الحكومية، والإعلام والمؤسسات التي تخاطب باسم أصحاب المشروعات الصغيرة. فعلى سبيل المثال يمكن أن تقوم البنوك في توفير القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة بدافع من المسؤولية الاجتماعية والحس الوطني، ولكن حقيقة الأمر الواقع إن إطار عمل البنوك قد لا يؤهلها للقيام بهذا الدور، فقد تكون تشريعات إعطاء القروض والتي تحكم عملها في الإقراض لا تناسب واحتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة، وهنا من المهم مناقشة آلية تفعيل أطر عمل مناسبة والأدوار المختلفة[51]. ويجدر القول بأن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لا تعني مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية

و عمل حملات تطوعية و إنما تتسع لتشمل مسئوليتهم تجاه أفراد المجتمع المتعاملين معهم، فيجب أن يكون للقطاع الخاص دور تنموى أساسي و أن يصبح العطاء من أجل التنمية جزء لا يتجزأ من أنشطة هذا القطاع ، وكي تصبح المسؤولية الاجتماعية مؤثرة فهي في حاجة لأن تأخذ شكل تنظيمي و مؤسسي له خطة و أهداف محددة بدلا من أن تكون جهودا عشوائية مبعثرة و خيرية قد تؤدى إلى الإتكالية و هذا يستدعى وضع خطة تغيير مجتمعي لنهضة المجتمع.

نتائج الدراسة:

عالجت هذه الورقة البحثية إشكالية الإطار المفاهيمي للحوكمة و المسؤولية الإجتماعية و التنمية المستدامة من خلال إبراز كل مفهوم و تحديد خصائصه و علاقته بالآخر، ما مكننا من التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

- حوكمة المؤسسات هي آلية و أداة تمكن إدارة المؤسسة من تحقيق أهدافها على المدى البعيد بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح.
- مفهوم حوكمة المؤسسات يتسع في معناه ليشمل الجانب الاجتماعي وحماية الأطراف المختلفة و يضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات تجاه مجتمعها، فالحوكمة وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا بالنسبة للموضوعات المحورية الأخرى فالمؤسسة التي تهدف لأن تصبح مسؤولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظاما لحوكمة المؤسسات يمكن المؤسسة من توفير إشراف عام و وضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق حوكمة المؤسسات كما جاء في مبادئ حوكمة المؤسسات فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين بما في ذلك مصالح العاملين و الدائنين و العملاء و الموردين و المجتمعات المحلية و تعتبر مراعاة المعايير البيئية و الاجتماعية ذات صلة في هذا الصدد .

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حوكمة المؤسسات لا يضم المؤسسات الاقتصادية و أسواق المال فحسب ،بل يمتد ليشمل كل المؤسسات ووحدات الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء مملوكة للقطاع الخاص أو العام العاملة في المجتمع، حيث يؤثر نشاطها على رفاهية الأفراد و الهيئات و المؤسسات بالمجتمع ، فحوكمة المؤسسات هي منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد و المجتمع ككل ، و هذا ما أشار إليه تقرير صدر في أبريل 2002 من طرف " برنامج الأمم المتحدة للبيئة" و " مجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة و" معهد الموارد العالمي" تحت عنوان " أسواق الغد: التوجهات العامة و آثارها على

الأعمال "والذي ربط بين المؤشرات الاقتصادية، البيئة و الاجتماعية من جهة، و تطور مجمل الأسواق من جهة أخرى، بهدف مساعدة المؤسسات على اكتشاف رهانات المستقبل[52].

مما لا شك فيه أن مستوى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر لم يصل بعد إلى ما وصل إليه في الدول الكبرى. فبرغم الإكثار من النقاش عن دور القطاع الخاص في التنمية و خاصة بعد تقلص دور الدولة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن الماضي، إلا أن هذا الدور مازال في طوره الأول دون تطور فعال، و لم يتم حتى الآن تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها بشكل محدد وقاطع، كما لم يتم إضفاء الصفة النظامية عليها من قبل جهات التشريع، مما أدى لخضوع مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدلولاتها لتفسيرات متعددة منها من يرى أنه مجرد تذكير للمنشآت بمسؤولياتها.

خلاصة:

باختصار تنبع مشاريع المسؤولية الاجتماعية من رغبة صادقة وإحساسا بالمسؤولية تجاه المتجمع و تصب في كل الجهات التي من شأنها رفع المستوى العام للمجتمع في مختلف المجالات و ذلك بتوظيف كل مواردها و إمكانياتها في سبيل تنظيم آلية موحدة تخدم المشاريع والحملات الموجهة لخدمة المجتمع و أبناء الوطن من الجنسين . و لاشك في أن هناك حاجة إلى مجهودات كبيرة لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية و ثقافة العطاء التنموي بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبرى في الدول العربية. و هذه الثقافة يجب أن تنتشر من خلال إبراز الواجب الأخلاقي و الوطني الذي يحتم على المؤسسات أن يقوموا به و أيضا من خلال وضع القوانين المحفزة للمؤسسات و التي تجعل من عطائهم حافزا لإنجاح و ترويج أنشطتهم التجارية .ومن الضروري التأكيد على أن نشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية بين المؤسسات والأفراد يحتاج إلى سنوات، وأن المؤسسات وخاصة التي تريد التوسع فى الخارج ستضطر إلى تبني برامج مسؤولية اجتماعية شأن المؤسسات في الدول المتقدمة.

التوصيات:

ولذلك يجب على المؤسسات تبني برامج عمل علمية محددة في مجال المسؤولية يمكن تقييمها وقياس مردودها، و في هذا الخصوص نوصى بما يلي:

1- دور الحكومات:

- ✓ ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية التي يتعين على قطاع الأعمال استهدافها وتحديد أكفأ الطرق للتعامل معها.

✓ تشجيع المؤسسات على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح من خلال الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية، لفترة محددة وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية بعينها و منح بعض الجوائز المالية والمعنوية لتشجيع المؤسسات على المساهمة الفعالة في برامج المسؤولية الاجتماعية لرأس المال.

✓ توفير مناخ ملائم لقيام المؤسسات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.

✓ إعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وإتاحتها وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2- **دور مؤسسات الدولة و المجتمع المدني:**

✓ تحديد مفهوم مسؤولية الاجتماعية ، على نحو يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

✓ تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وزيادة الوعي لدى هذه المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، بأهمية هذه البرامج وأثرها على أرباح المؤسسات في المدى المتوسط والطويل وعلى اندماجها في سلاسل التوريد العالمية.

✓ رسم إستراتيجية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال يتم بناء عليها تحديد الأولويات التي سيتم التعامل معها وأيضا المبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات عند تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.

✓ تحديد إطار زمني لتنفيذ هذه الإستراتيجية واختيار بعض المؤشرات التي تقيس مدى نجاح برامج الإستراتيجية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

✓ تشجيع المؤسسات على الإفصاح والشفافية وعلى تبني معايير محددة بخصوص الإفصاح عن البيانات غير المالية الخاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية.

3- **دور القطاع الخاص:** يتعين على كل شركة أن تُضمِن الرسالة الخاصة بها سياستها في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح، على النحو الذي يؤكد على حماية أصول الشرك، واحترام حقوق أصحاب المصالح.

✓ تبني المؤسسات سياسة واضحة للتنمية البشرية، بحيث تنص على مشاركة العاملين بالمؤسسات في إدارتها من خلال مراجعة الميزانيات السنوية وتحديد الأجور ومستوى الرعاية الصحية التي يتمتعون بها وأيضا التدريب الذي يحتاجون إليه.

✓ تلتزم المؤسسات بمجموعة من القواعد الأخلاقية التي تحددها مجالس إدارات هذه المؤسسات ويقرها حملة الأسهم ويتم إعلانها بكل شفافية وتلتزم المؤسسات بتطبيقها.

- ✓ يتعين على المؤسسات أن تهتم بتلبية التزاماتها تجاه عملائها وأن تسعى جاهدة لتلبية رغباتهم وحماية حقوقهم.
- ✓ ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء ممارسة المؤسسات لنشاطها الاقتصادي.
- ✓ إعداد توجيهات استرشادية للمسؤولية الاجتماعية.

4- دور الإعلام:

✓ تفعيل أهمية دور الإعلام في نشر المسؤولية الاجتماعية، برغم من أهمية دور الإعلام في نشر المسؤولية الاجتماعية لكنه لا يزال يفتقر لمفردات الوعي بالمسؤولية الاجتماعية إلى حد عدم التفريق بينها وبين ممارسات أخرى لذا من الجيد الإعلان عن الجهود الاجتماعية المبذولة حتى نكون قدوة للآخرين، ومن ثم يتسابق الجميع في هذا المضمار لتحقيق قدر أكبر من المنفعة للمجتمع.

5- دور المؤسسات عابرة القارات:

- ✓ تقديم الدعم للشركات المحلية خاصة في مجال تدريب المدربين وتأهيلهم في مجال رسم وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ تقديم خبراتها المتراكمة من العمل في مجال المسؤولية الاجتماعية في البلدان النامية، خاصة ما يتعلق بالبرامج الفعالة والمؤثرة وكيفية تنفيذها وتمويلها وأيضا أسلوب ومنهجية المتابعة والتقييم والإفصاح وإعداد التقارير.

البيبليوغرافيا (قائمة المراجع):

[1] حوار محمد عيد الله سيدي مع السيد هنريك سوكالسكي(مدير قسم التنمية الإجتماعية و الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في فيينا)ـــ **إيقاع الحياة الحديثة وراء الزيادة في معدلات الجريمة**، مجلة الأمن والحياة، العدد،ص 23.

[2] بن سفيان زهرة و بودي عبد القادر ، المسؤولية الاجتماعية للمقاول و مؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، تاريخ تصفح المقال 2016/09/25 من الموقع /.../iefpedia.com/المسؤولية-الاجتماعية-للمقاول-و-مؤسسته-الخاصة...-

[3] حسين الأسرج ، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مقال بسلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية "جسر التنمية" من المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد التسعون - فبراير /شباط - 2010 السنة التاسعة،ص2.

[4] نور الدين زمام و نجاة يحياوي، الوقف و التنمية الإجتماعية علاقة تلازمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01 مارس 2012، ص 110.

[5]كنجو عبود كنجو، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب،المؤتمر العالمي الخامس جامعة فيلادلفيا – كلية العلوم الإدارية والمالية. عمان – الأردن ،4-5 تموز 2007 ،ص3.

[6]Mohamed SAIDANI &Abdenacer BOUTELDJA,Le partenariat interentreprises en Algérie :réalités et perspectives, Université de Tlemcen, article publié dans le site : elbassair.net/Centre%20de%20téléchargement/maktaba/11/.../رسائل%20ماجستر.pdf

7عبد الرزاق خليل و عـــادل نقمـــوش ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، تاريخ تصفح المقال 2016/09/25 من الموقع /.../iefpedia.com/دور-الصناعات-الصغيرة-والمتوسطة-في-تحقيق-ال...

[8]مقدم وهيبة، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، تاريخ تصفح المقال 2016/09/25 من الموقع /.../iefpedia.com/المداخلة-اقتصاديات-البيئة-و-المسؤولية-الاجتماعي...

[9]عمـــر شريـــف و زكية بن زروق، عنـــوان المداخلـــة:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة دراسة حالة مقارنة بين الجزائر و فرنسا، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة محمد بوضياف(المسيلة)كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، ص2.

[10] Jean-Jacques PLUCHART, La gouvernance des entreprises socialement responsables , Cahiers de recherche prism sorbonne, Pole de recherche interdisciplinaire en science du management, 1 Panthéon-Sorbonne, PRISM-Sorbonne.

[11]صديقي خضرة،المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، مداخلة في الملتقى الدولي حـــــول المؤسسات و المسؤولية الاجتماعية-جامعة بشار 15/14 فيفري2012، ص6.

[12] حامد نور الدين و حسام الدين غضبان ، الالتزام بأخلاقيات الأعمال من أجل ترسيخ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية- ، مداخلة في: الملتقـــى الدولي حـــــول " المؤسسات و المسؤولية الاجتماعية " الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار خلال الفترة:15/14 فيفري 2012.

[13]YOUCEFI RACHIDE et autre , L'évaluation De La Mise à Niveau Des Pme En Algérie, communications au colloque international L'évaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001/2014 et leurs retombés sur l'emploi , l'investissement et la croissance économique, 11 et 12 mars 2013.

[14]بونوة شعيب و مولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ــ دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد07، 2009-2010، ص137.

[15] – وفاء معاوي، الحكم المحلي كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010، (مذكرة غير منشورة موجودة على الموقع الالكتروني http://ia601704.us.archive.org/9/items/s0000003/03.pdf بدون ترقيم للصفحات).

[16] محمد حسين يوسف، محددات الحوكمة و معاييرها، بنك الاستثمار القومي، يناير 2007، ص04.

[17] البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003.

[18] ناصر مراد، التنمية المستديمة و تحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد46، ربيع2009، ص ص106-113.

[19] Flipo Fabrice, « Développement durable : état des lieux », I2D – Information, données & documents 1/2016 (Volume 53) ,article diffusées sur la revue Cairn.info , p. 30-32, URL : www.cairn.info/revue-i2d-information-donnees-et-documents-2016-1-page-30.htm

[20] نخبة من المختصين ، مبادئ على الاجتماع ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة ، 2008، 325- 327.

[21] بالنور علاء الدين، الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل سياسة التشغيل وتحقيق التنمية المستديمة في الدول العربية- دراسة في نجاعة المقاربات النظرية الحديثة لخلق فرص العمـــل-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، مقال بدون ترقيم على الموقع /.../iefpedia.com/الشراكة-المجتمعية-كآلية-لتفعيل-سياسة-التشغ...

[22] – نفس المرجع.

[23] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال،ط3، عمان:دار وائل لننشر،2010، ص 49.

[24]نهال المغربل و ياسمين فؤاد, المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية, القاهرة, المركز المصري للدراسات الاقتصادية, سبتمبر2008م , ص 02.

[25] نفس المرجع السابق.

[26]مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "كشف البيانات المتعلقة بتأثير المؤسسات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف/ 2004، ص 27.

[27] لخديمي عبدالحميد و أولاد حيمودة عبداللطيف، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي للمؤسسات، مداخلة في محاورالملتقى الدولي الثالث حول:المؤسسات والمســـــؤولية الاجـــــتماعية يومي: 16/15 فيفري 2012، ص2.

[28] بونوة شعيب و مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص138.

[29] أحمد عارف العساف، سياسة الخصصة و أثرها على البطالة و الأمن الوظيفي للعاملين " شركة الاسمنت الأردنية كنموذج". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، ص140.

[30] يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول عل ىشهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. فرع التحليل الاقتصادي، السنة الجامعية2007 //2008، 64.

[31] غنية العيد شيخي،**دور الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل م ص م وانعكاسها إلى التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعةدمشق،كلية الاقتصاد،2009 ،ص61 - 62 .

[32] Karim SI LEKHAL et autre, Les PME en Algérie : Etat des lieux, contraintes et perspectives, revue performance des entreprises algériennes, Edition 04 décembre 2013, pp37 :55.

[33] زواق الحواس،**المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة- بالاستناد إلى التجربة الجزائرية**، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة،ص6.

[34] طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري ، **الإدارة و الأعمال**، دار وائل للنشر , عمـــان الطبعـــة الثانيـــة، 2008 ، ص-ص: 96-97.

[35] حسين عبد المطلب الأسرج، تفعيل **دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر**، تاريخ تصفح المقال 2016/09/25 من الموقع /.../iefpedia.com/تفعيل-دور-المسؤولية-الاجتماعية-للشركات-في-ا...

[36] Dolores Gallardo-V zquez and Isabel SanchezHernandez, Measuring Corporate Social Responsibility for competitive success at a regional level, article Published by Elsevier Available online at www.sciencedirect.com, 2014.

[37] Wenbiao Li, Study on the Relationships between Corporate Social Responsibility and Corporate International Competitiveness, article Published by Elsevier Available online at www.sciencedirect.com, International Conference on Future Electrical Power and Energy Systems, 2012.

38 Barry Gaberman, A Global Overview of Corporate Social Responsibility, the John D.Gerhat center for Philanthropy and Civic Engagement, American university in cairo, spring 2008, pp12-13. www.arabculturefund.org/.../1344438235-**CSRBarryGaberman**.pd...

[39] Adel GOLLI et Dorra YAHIAOURI , RSE : analyse du modèle de carroll(1991) et application au cas tunicien, RSE Magazine, 11-10-2009,p22.

[40] بن سفيان زهرو بودي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص18.

[41] Tracey Swift & Simon Zadek ,Corporate Responsibility and the Competitive Advantage of Nations,The Copenhagen Centre and institute of social and ethical accountability ,July 2002,pp9-10.

[42] Geneviève Ferrone et autre, le développement durable : des enjeux stratégiques pour l'entreprise, Editions d'Organisation, Paris, France, 2002, p 87.

[43] Eric PERSAIS, les rapports sociétaux : enjeux et limites, Revue française de gestion, Paris, France, n° 152, Septembre – octobre, 2004, p. 168.

[44] Geneviève Ferrone et autre, Op.cit., p 88.

[45] Clement. R, The lessons From stakeholder Theory for U.S Business leaders Business Horizons, May-June 2005, pp255-264.

[46] ArmandWaeeock,s.A,Bodwell.c,and graves, s.B,Responsibility : The new business ImperativeAcademy of Management executive, 2002,pp 132-148

[47] Isabelle ALLEMAND & Bénédicte BRULLEBAUT, Le développement durable : un état des lieux, cahiers du CEREN n° 21, groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007, p 33.

[48] بن ساسي الياس و إيمان بن عزوز ، **الحوكمة و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية "العلاقة و الأهداف"** ، تاريخ تصفح المقال 2016/09/25 من الموقع dspace.univ-ouargla.dz:8080/jspui/bitstream/.../benssassi_ilyes.pdf

[49] بن سفيان زهرة و بودي عبد القادر، مرجع سبق ذكره.

[50] صالح الحسباني، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقه على المملكة العربية السعودية"،منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2009، ص 7-8.

[51] Rosario V zquezCarrasco · M. Eugenia López-Pérez ,Small & medium-sized enterprises and Corporate Social Responsibility: a systematic review of the literature, article
Published online: 24 April 2012, Springer Science+Business Media B.V. 2012.

[52] صديقي خضرة،مرجع سبق ذكره، ص 13.